جمهورية السودان
وزارة الاستثمار

المنافسة كوسيلة لتنمية القطاع الخاص

نعمات محمد التجاني

مقدمة

كثيراً من اهداف التنمية الوطنية التى يمكن تحقيقها عن طريق القطاع الخاص أو من خلاله ، وذلك لان القطاع الخاص الذى يقوم بتنفيذ المشروعات الاستثمارية بالقطاعات الثلاثة (صناعي وزراعي وخدمي) والشركات الكبيرة والصغيرة والمحلية والأجنبية

تعتبر المنافسة من اهم الدوافع للحراك الاقتصادي ، إذا وجدت المناخ والبيئة المناسبة لها والتى تؤثر على فعالية إسهام القطاع الخاص

وتنحصرالعوامل التى تؤثر على فعالية إسهام القطاع الخاص في الاتى:-

- السياسات التجارية والاستثمارية والأنظمة واللوائح الحكومية
- الإمكانات الفنية والادارية للقطاع الخاص
- العمالة المتوفرة والماهرة
- توفر الإمكانات الإئتمانية
- التجهيزات الاساسية المتخصصة (البنيات التحتية)
- توفر المعلومات

ماذا تريد الدولة تحدد القطاع الخاص؟

هناك بعض السياسات والاطروحات ،فمثلاً نجد في السودان يعول على القطاع الخاص أن يقود التنمية بنسبة
(84%) وفقا للبرنامج الخماسى (2015-2019م) وذلك من خلال الآليات التالية :-

1) منبر الحوار للشراكات بين القطاع الخاص والقطاع العام في من الاستثمارات.
2) قانون الشراكات الذى يدعم القطاع الخاص من خلال صيغ التعاقد والامتيازات المشجعة.
3) قانون تشجيع الاستثمار لسنة 2013م وقانون المناطق والاسواق الحرة لسنة 2009م .
4)مجلس الشراكة بين إتحاد أصحاب العمل ووزارة الاستثمار (تحت التكوين).

اعدت الدولة استراتجية الشراكة بين القطاع العام والخاص بمجموعة من السياسات والوسائل من اهمها بتهيئة بيئة ومناخ الاعمال لزيادة القدرة التنافسية التى تمكن القطاع الخاص من اختيار الفرص الاستثمارية واستغلال الموارد المتاحة التى تؤدي الى احلال الواردات وزيادة الصادرات لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية.

إن سلطة وزارة الاستثمار وهى تشجيع الاستثمار من خلال الحوافز والامتيازات الممنوحة للقطاع الخاص والذى تندرج فى الميزات الجمركية على الآليات والمعدات والمواد الخام واعفاءات الضريبية ومنح الأرض بالسعر المناسب ، وكذلك الامتيازات التمويلية للمشروعات حسب الأسس والضوابط.

وهذه السلطات الاستثمارية تضع السياسات المناسبة كما تقوم بتهيئة بيئة الأعمال التى تدعم وتسهل الاجراءات للمستثمرين بالقطاع الخاص بشقية الأجنبى والوطنى .

المنافسة بين الشركات

إن هناك قدر من السياسات الموضوعة لدعم القطاع الخاص فى ما يلى الشركات والمشروعات الاستثمارية:-

- المبادرة بتأسس شركات مساهمة عامه فى القطاعات الفرعية (زراعى - صناعى - خدمى) لتقوم بتطوير هذه القطاعات الفرعية خاصة فيما يتعلق بتطوير المنتجات وتخقيق القيمة المضافة اليها.
- تبنى برنامج متكاملة بالتعاون مع مؤسسات العون الفنى لتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى البلاد
- تشجيع الإندماج بين القطاع الخاص للمشروعات المتوقفة .
- تطوير قدرات سوق الخرطوم للأوراق المالية لتصبح سوق جاذبة لرووس الأموال.

يجب ان يكون هناك دعم للخبرة لدى القطاع الخاص ويجب تنميتها وتطويرها ، وهناك متطلبات محددة لزيادة القدرة التنافسية للقطاعات الانتاجية وذلك بتوفير خدمات الاعمال الحديثة، حيث مجموعة الخبرات في المجالات (التسويق، المالية والمحاسبية، الادارة ، المجالات القانونية، تقنية المعلومات، االبحث والتطوير، التصدير، استراتيجية الاعمال، وظائف الاعمال المهمة الاخرى، المعارف الفنية في التقنيات الزراعية والطبية والهندسية) التى تهيئ بيئة صالحة لخلق التنافس بين القطاع الخاص .

الخاسرون والرابحـــــون من المنافسة

الشركات الكبيرة مقابل الشركات الصغيرة

ان تكامل الأدواربين القطاع العام والخاص متمثلاً في الشركات الكبيرة فإذا عملت بكفاءة عالية سوف تحصل على منتجات باحجام كبيرة تدخل للأسواق الداخلية والخارجية ليستوعب جميع إنتاجها .

اما الشركات الصغيرة فاذا لم تجد تسويق محلى سوف تستوعب الشركات الكبيرة وفى المحصلة هو تحريك للموارد وزيادة للإنتاج والإنتاجية وتوفر لمنتجات للسوق المحلى أو الخارجى.

ان حصيلة هذا الانتاج سوف يعود لكل من البلاد والشركات بالارباح المالية المرجوة.

الشركات المحلية مقابل الشركات المتعددة الجنسيات

ان انتاج الشركات المحلية يكون اغلب إنتاجها للسوق المحلى، اما الشركات المتعددة الجنسيات الاجنبية الذي تدخل باستثمارات كثيفة راس المال فان الاستثمار الأجنبى يكون له خطة إستراتيجية وذلك بان أغلب الانتاج للتصدير.

لا توجد خسائر واضحة بل هناك تحقيق لمصالح مشتركة بين القطاع الخاص بمختلف قطاعاته وشركاته وايضاً تحيقيق مصلحة القطاع العام في الوصول الى التنمية الاقتصادية

النتائج المتوقعة

توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني

زيادة المقدرة فى خلق فرص العمالة خارج نطاق القطاع العام والمساهمة فى خفض معدلات البطالة

زيادة دخل الفرد و تحسين سبل المعيشة و خفض تكاليفها

خفض معدلات الفقر